**الكلابية وقدماء الأشاعرة**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / عادل محمد فتحي*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

[*adel.mater@mediu.ws*](mailto:adel.mater@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى : الكلابية وقدماء الأشاعرة**

**الكلمات الافتتاحيه : الكلابيه، قدماء ، الاشاعره**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الكلابية وقدماء الأشاعرة**

* ***. موضوع المقالة***

الكلابية وقدماء الأشاعرة ومَن وافقهم نفاة الصفات الاختيارية المتعلقة بالمشيئة:

وهو قول الكلابية: أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاب، وقول الحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري في طوره الثاني، وقدماء الأشاعرة كأبي الحسن الطبري، والباقلاني، وابن فورك، وأبي جعفر السمناني، ومن تأثر بهم من الحنابلة كالقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي الحسن بن الزاغوني، والتميميين، وغيرهم.

وهؤلاء يسمون الصفاتية؛ لأنهم يثبتون صفات الله -تبارك تعالى- خلافًا للمعتزلة، لكنهم لم يثبتوا لله أفعالًا تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته، وأصلهم الذي أصَّلوه في هذا أن الله لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته لا فعل ولا غير فعل.

والفرق بينهم وبين المعتزلة:

إن المعتزلة تقول: لا تحله الأعراض والحوادث، فالمعتزلة لا يريدون بالأعراض الأمراض والآفات فقط، بل يريدون بذلك الصفات. ولا يريدون بالحوادث المخلوقات، ولا الأحداث المحيلة للمحل ونحو ذلك -مما يريده الناس بلفظ الحوادث- بل يريدون نفي ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها، فلا يجيزون أن يقوم به خلق ولا استواء، ولا إتيان، ولا مجيء، ولا تكليم، ولا مناداة، ولا مناجاة، ولا غير ذلك مما وصف بأنه مريد له قادر عليه. ولكن ابن كلاب ومن وافقه خالفوا المعتزلة في قولهم: لا تقوم به الأعراض، وقالوا: تقوم به الصفات، ولكن لا تسمى أعراضًا. ووافقوا المعتزلة على ما أرادوا بقولهم: لا تقوم به الحوادث من أنه لا يقوم به أمر من الأمور المتعلقة بمشيئته.

ففرقوا بين الأعراض -أي: الصفات، والحوادث -أي: الأمور المتعلقة بالمشيئة.

فالكُلابية ومن تبعهم ينفون صفات أفعاله، ويقولون: لو قامت به لكان محلًّا للحوادث، والحادث إن أوجب له كمالًا، فقد عدمه قبله وهو نقص، وإن لم يوجب له كمالًا لم يجز وصفه به.

ولتوضيح قولهم نقول: إن المضافات إلى الله -تبارك وتعالى- في الكتاب والسنة لا تخلو من ثلاثة أقسام:

أحدها: إضافة الصفة إلى الموصوف: كقوله تعالى: {ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ} [البقرة: 255] وقوله: {ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ} [الذاريات: 58] فهذا القسم يثبته الكلابية ولا يخالفون فيه أهلَ السنة، وينكره المعتزلة.

القسم الثاني: إضافة المخلوق إلى الله كقوله تعالى: {ﮆ ﮇ ﮈ} [الشمس: 13] وقوله تعالى: {ﮀ ﮁ ﮂ} [الحج: 26]، وهذا القسم لا خلافَ بين المسلمين في أنه مخلوق.

والقسم الثالث -وهو محل الكلام هنا- ما فيه معنى الصفة والفعل: كقوله تعالى: {ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ} [النساء: 164] وقوله تعالى: {ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ} [المائدة: 11] وقوله تعالى:{ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ} [البقرة: 95] فهذا القسم الثالث لا يثبته الكلايية ومَن وافقهم على زعم أن الحوادث لا تحل بذاته.

فهو على هذا يلحق عندهم بأحد القسمين قبله فيكون:

1. إما قديمًا قائمًا به.
2. وإما مخلوقًا منفصلًا عنه.

ويمتنع عندهم أن يقوم به نعت أو حال أو فعل ليس بقديم ويسمون هذه المسألة "مسألة حدوث الحوادث بذاته". وذلك مثل صفات الكلام والرضا، والغضب، والفرح، والمجيء، والنزول والإتيان، وغيرها. وبالتالي هم يؤولون النصوصَ الواردةَ في ذلك على أحد الوجوه التالية:

1. إرجاعها إلى الصفات الذاتية واعتبارها منها، فيجعلون جميع تلك الصفات قديمة أزلية، ويقولون: نزوله، ومجيئه، وإتيانه، وفرحه، وغضبه ورضاه، ونحو ذلك، قديم أزلي، وهذه الصفات جميعها صفات ذاتية لله، وإنها قديمة أزلية لا تتعلق بمشيئته واختياره.
2. وإما أن يجعلوها من باب النسب والإضافات المحضة، بمعنى: أن الله خلق العرش بصفة تحت فصار مستويًا عليه، وأنه يكشف الحُجب التي بينه وبين خلقه فيصير جائيًا إليهم ونحو ذلك. وأن التكليم إسماع المخاطب فقط. فهذه الأمور من صفات الفعل منفصلة عن الله بائنة وهي مضافة إليه، لا أنها صفات قائمة به. ولهذا يقول كثير منهم: إن هذه آيات الإضافات وأحاديث الإضافات، وينكرون على مَن يقول: آيات الصفات وأحاديث الصفات.
3. أو يجعلونها أفعالًا محضةً في المخلوقات من غير إضافة ولا نسبة. مثل قولهم في الاستواء: إنه فعل يفعله الرب في العرش، بمعنى: أنه يحدث في العرش قربًا فيصير مستويًا عليه من غير أن يقوم الله بفعل اختياري. وكقولهم في النزول: إنه يخلق أعراضًا في بعض المخلوقات يسميها نزولًا. ونفاة الصفات الاختيارية يثبتون الصفات التي يسمونها عقلية، وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام. واختلفوا في صفة البقاء، ويثبتون في الجملة الصفات الخبرية: كالوجه، واليدين، والعين ولكن إثباتهم لها مقتصر على بعض الصفات القرآنية، على أن بعضهم إثباته لها من باب التفويض. وأما الصفات الخبرية الواردة في السنة: كاليمين، والقبضة، والقدم، والأصابع فأغلب هؤلاء يتأولها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق كأبي سعيد بن كلاب، وأبي الحسن الأشعري، وأئمة الصحابة: كأبي عبد الله بن مجاهد، وأبي الحسن الباهلي، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفراييني، وابن فورك، وأبي محمد بن اللبان، وأبي علي بن شاذان، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي، وغير هؤلاء. وعماد المذهب عندهم: إثبات كل صفة في القرآن. وأما الصفات التي في الحديث فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها.

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**